المطلب الثالث

المخاطر من مبادرة دول حوض النيل ١٩٩٩م

تبدو مبادرة حوض النيل، كما لو كانت ، تطوراً حقيقياً فى رؤية دول حوض النيل، فيما يخص الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل، من كونها اتفاقية قانونية شاملة لكل دول الحوض. ومن عدد المشروعات التى تم الإتفاق على تنفيذها والتى تصل إلى ٢٥ مشروعاً تعمل على ربط وتعاون كل دول الحوض جميعاً، بما يعمل على توحيد جهود كل دول الحوض نحو التنمية ، وبما يمنع التدخلات الخارجية ،.

ولذلك ينقل البحث مبادرة حوض النيل ، بالتفصيل ثم ما طرأ على علاقة مصر بدول حوض النيل من خلال تلك المبادرة.

فمبادرة دول حوض النيل ، كخطوة مهمة وجيدة إلى طريق تعاون جميع دول حوض النيل، كوحدة واحدة تربط بينهم العديد من الروابط الجغرافية والتاريخية . قد كان الهدف المعلن هو الوصول إلى تنمية مستدامة فى المجال السوسيو إجتماعى من خلال إستغلال الإمكانات المشتركة التى تتوافر فى دول حوض النيل ،

وقام مجلس وزراء دول حوض النيل فى مارس ١٩٩٨ بدار السلام فى تنزانيا، ببحث خطة العمل المراجعة وإنشاء لجنة فنية استشارية (Nile T. A.C)، للتوصية بالإجراء الملائم، و فى غفلة من المفاوض المصرى ، كانت التوصية إنشاء مبادرة حوض النيل (Nile basin Initiative).

فى فبراير ١٩٩٩م، ووقعت تسع دول من دول حوض النيل على محاضر متفق عليها، وتم الإعلان رسمياً عن قيام مبادرة حوض النيل، والدول التسع هى: كينيا، إثيوبيا، وأوغندا وتنزانيا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبورندى، ومصر، ولم تنضم إريتريا إلا كعضو مراقب، وأسست هذه المبادرة على استراتيجية للتعاون بين دول حوض النيل تؤدى إلى الانطلاق من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات ، إنها آلية انتقالية فى السعى المشترك ، نحو التنمية المستدامة لمياه النيل وإدارتها.

وكانت مبادرة حوض النيل تبدو كنتاج لرغبة دول حوض النيل، فى إرساء قواعد إطار مؤسسى دائم كخطوة مهمة وتاريخية نحو تحقيق التعاون الدائم بين دول الحوض .إلا أن عدداً من نقاط الخلاف بين دول حوض النيل والتى تتمسك بها دولتا المصب (مصر والسودان) وترفضها دول المنابع السبع ، مازالت محل جدل بين دول حوض النيل تحول دون تفعيل تلك المبادرة. ومن

الضرورة المضى بحيث تسير مفاوضات التسوية، موازية لمشروعات المبادرة والتى تحمل فى طياتها آمال عريضة لشعوب أقليم حوض النيل، ويجب عدم التخلى عن مشروعات كهذه، تضم كل دول الأقليم جميعاً، من أجل مصلحة واحدة مشتركة، فهى فرصة حقيقية ويجب أن نغتنمها جميعاً، بعيداً عن مشاركة دول الاقليم لمصر فى حصتها المائية الهزيلة مقارنة بالموارد الحقيقية للنهر ومقارنة أيضاً بإستخدامات دول المنابع المطيرة لنهر النيل[1].

(وأيضاً التمسك بوجود نص صريح فى الإتفاقية الإطارية يضمن عدم المساس بالحصة التاريخية لكل من مصر والسودان).

وأيضاً شرط الإخطار المسبق عن أية مشروعات تزمع دول حوض النيل القيام بها ، ويحتمل أن تؤثر فى حصة دولتى المصب .،أن يكون تعديل الإتفاقية أو أى من ملاحقها بالتوافق العام وليس بالأغلبية ــ أو فى حالة الأخذ بالأغلبية أن تكون أغلبية موصوفة تشمل دولتى المصب (مصر والسودان).

أولاً: الهيكل التنظيمي للمبادرة:

يتكون تنظيم مبادرة حوض النيل، من ثلاثة أجهزة هى مجلس وزارى – ولجنة فنية استشارية – وسكرتارية .

١- مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل :

يتشكل هذا المجلس من وزراء الموارد المائية فى دول حوض النيل، وهو الجهاز المسئول عن رسم السياسة العامة، ووضع الخطوط الإرشادية للآلية ، ويجتمع مجلس وزراء دول الحوض مرة واحدة كل عام، ويمكن أن يجتمع أكثر من مرة فى العام بشكل طارئ إذا دعت الضرورة لذلك، بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وتكون الرئاسة للدولة الضيفة طبقا للمتعارف عليه فى هذا المجال .

ويختص المجلس الوزارى لدول حوض النيل، باتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذ السياسة العامة للمنظمة، ويكون له حق إنشاء لجنة فرعية تابعة له لمساعدته فى القيام بأعبائه، وله حق اقتراح الخطط المتعلقة بالإدارة والتنمية المستدامة لحوض النهر ويناط به تنظيم القواعد التى تحكم سير باقى الأجهزة .

(١) هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج، الشارقة ٢٠١٤م ص٤٠٩.

٢- اللجنة الاستشارية:

تم إنشاء اللجنة الاستشارية بقرار من مجلس وزراء دول حوض النيل ، وكان أول اجتماع لها بدار السلام فى الفترة من ١٦:١٣ يوليو ١٩٩٨م.

وتتشكل اللجنة من اثنين من الممثلين لكل دولة من دول الحوض بحيث يكون عددهم ثمانية عشر عضواً، ويمكن لممثلى الجهات المانحة المشاركة فى أعمال اللجنة الإستشارية وهى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – البنك الدولى – الهيئة الكندية للتنمية الكندية كمراقبين)، وتقوم اللجنة بتنسيق أعمال وأنشطة المجلس الوزارى والرقابة على أعمال السكرتارية، ومن أهم أعمال هذه اللجنة القيام بتحديد أولويات تنفيذ مشروعات الرؤية المشتركة، بحيث تكون مسئولة[١] عن ذلك أمام المجلس الوزارى ثم عرضها على الجهات المانحة، وتقوم اللجنة أيضاً بدعم عمليات التشاور بين دول الحوض لبناء الثقة والقدرة.

٣- السكرتارية:

مقر سكرتارية مبادرة دول حوض النيل فى عنتيبى بأوغندا، وأفتتحه رسمياً الوزير الأوغندى فى ٣ سبتمبر ١٩٩٩م وبدأت ممارسة وظائفها فى ١ يونيو ١٩٩٩م، وتم تمويل السكرتارية فى أول ستة أشهر لعملها عن طريق وكالة التنمية الكندية (سيدا CIDA).

ثم حل محلها إسهامات من دول الحوض، وتكون السكرتارية مسئولة مباشرة أمام المجلس الوزارى، أو من خلال اللجنة الاستشارية ويتم اختيار فريق عمل السكرتارية عن طريق المجلس الوزارى، مع مراعاة تناسب التوزيع الجغرافى للعاملين مع الدول الأعضاء.

ويتمثل عمل السكرتارية فى المقام الأول فى تقديم الخدمات الإدارية لكل من مجلس الوزراء، واللجنة الاستشارية، وتعد السكرتارية هى الجهاز التنفيذى الفعلى للمبادرة، وذلك نظراً لأنه يناط بها أنشطة المبادرة تحت إشراف اللجنة الاستشارية رغم ضعفها بسبب قلة التمويل.

السكرتارية مسئولة عن التنسيق والرقابة على أعمال فرق العمل فيما يتعلق بمشروعات برنامج الرؤية المشتركة ومشروعات الأحواض الفرعية وتقديم الدعم الممكن.

إعداد الدراسات وتقييم الأداء بالنسبة للأنشطة التى تقترحها اللجنة ويشرف عليها المجلس.

---

(١) محمود عبد المؤمن محفوظ محمد ، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق.

٤- اللجان المسئولة عن تنفيذ المشروعات :

يوكل إلى هذه اللجان مهمة الإشراف على تنفيذ المشروعات، من منظور إستراتيجى وفنى وذلك باعتبارها لجنة لتنسيق المشروعات، وتنعقد هذه اللجان مرتين سنوياً، وتشكل اللجنة من مديرى المياه على المستوى الوطنى، والمدير التنفيذى لسكرتارية المبادرة ، وممثلين عن وكالات الدعم الخارجى .

٥- نقاط الاتصال الوطنية :

قد تقترح إحدى الحكومات أحد المشروعات لتحقيق التنمية فى أحد القطاعات ذات الصلة، ونظراً لضرورة وجود شكل مؤسسى للتعامل مع هذه المشروعات، فقد طرحت فكرة إنشاء منظمات أو ترتيبات على هذا المستوى الفرعى ، وبحيث تتوافق مهام وأنشطة ووظائف تلك المنظمات مع المبادئ والقواعد التى تنظم لجنة حوض نهر النيل ، وفى إطارها وبالتعاون معها. وبمعنى آخر تتولى الدول على المستوى الوطنى إنشاء ما يعرف باسم

(NATIONAL NILE FOCAL POINTS INSTITUTION)

وبحيث تكون تلك المؤسسة الوطنية، هى نقطة الاتصال والتنسيق بين المشروعات الوطنية والمنظمات الفرعية ذات الصلة بطبيعة المشروع

ثانياً: أهداف مبادرة دول حوض النيل الظاهرة:

١- تنمية الموارد المائية لحوض النيل بطريقة عادلة، ودائمة، وذلك لتأمين الرخاء والسلم والأمن لكل شعوب حوض النيل .

٢- ضمان ودعم الاستخدام الأمثل والإدارة الرشيدة لموارد المياه .

٣- تأمين التعاون بين دول حوض النيل، والعمل المشترك بين الدول المشاركة ، لأجل منفعة الجميع وهو ما يطلق عليه WIN-WIN[1].

٤- القضاء على الفقر وترقية وتعزيز التكامل الاقتصادى .

٥- ضمان أن يؤدى أو يفضى البرنامج الذى تتبناه المبادرة من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ.

(١) المرجع السابق.

ثالثاً: مشروعات مبادرة دول حوض النيل.

١- أهداف مشروعات مبادرة حوض النيل :

أ- توطيد أواصر الثقة ومشاركة المنتفعين بمياه النيل .

ب- تطوير وتنفيذ السياسة المتكاملة لإدارة الموارد المائية من خلال تقوية القدرات وذلك بالتعرف على أفضل الممارسات والتدريب وغير ذلك .

ج- إدارة وتخطيط الموارد المائية ، من خلال نظام معلومات جغرافى ونظام دعم متخذى القرار.

ولتحقيق هذه الأهداف ولترجمة رؤية المبادرة إلى عمل، اشتملت استراتيجية التعاون التى تعتمدها مبادرة حوض النيل على محورين:

١- المحور الأول: مشروعات الرؤية المشتركة.

(shared-vision-program)(S.V.P) وتشمل جميع دول حوض النيل. وتضم ٧ مشروعات، وهى تضم كل دول حوض النيل العشرة ، والتى أصبحت إحدى عشر بعد انقسام السودان وهذه المشروعات هى:

أ- **مشروع البيئة العابرة للحدود الدولية:** وهو يهدف إلى إعداد استراتيجية عامة للتنمية المستدامة لحوض النيل، من خلال البيئة عابرة الحدود .

والمكونات الرئيسة للمشروع:

دعم الأجهزة المؤسسية لتسهيل عملية التعاون الإقليمى – المحافظة على المياه – الإعلام البيئى – الأراضى المبتلة والحفاظ على الكائنات الحية – مراقبة نوعية المياه على مستوى الحوض.

ومدة المشروع خمس سنوات ومقر وحدة إدارة المشروع هى السودان، والجهات المانحة هى كندا – هولندا – البنك الدولى – البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة – صندوق البيئة والتكلفة التقديرية هى ٣٩مليون دولار.

ب- مشروع بناء الثقة ومشاركة المنتفعين (الإعلام):

ويهدف هذا المشروع إلى بناء الثقة بين المنتفعين على المستوى الوطنى والمستوى الإقليمى وإشراك المنتفعين فى مشروعات المبادرة .

المكونات الرئيسية للمشروع: حملات إعلامية للتوعية بالمبادرة، وتفعيل وسائل الإعلام بدول الحوض، وتنمية العلاقات بين دول الحوض، والتكلفة التقديرية ١٥ مليون دولار، ومقر وحدة إدارة المشروع هى عنتيبى بأوغندا، ومدة المشروع ست سنوات، والجهة المانحة هى وكالة التنمية الكندية.

جـ- مشروع التدريب التطبيقى:

ويهدف إلى رفع القدرات المؤسسية فى بعض مجالات إدارة مصادر المياه فى القطاعين الحكومى والخاص ودعم مراكز التدريب القائمة وإنشاء مراكز تدريب جديدة .

والمكونات الرئيسية للمشروع: إنشاء شبكة النيل للتدريب، وتنمية المصادر البشرية لكل من متخذى القرار، والخبراء والفنيين وتدعيم القدرات المؤسسية الخاصة بالتدريب، وتبادل المعلومات والمعارف بين دول الحوض، والتكلفة التقديرية ٢٠ مليون دولار، ومقر وحدة إدارة[1] المشروع هى مصر، ومدة المشروع خمس سنوات والجهات المانحة هى هولندا – السويد – النرويج .

د- مشروع إدارة تخطيط المصادر المائية :

ويهدف هذا المشروع إلى وضع نظام متكامل ومستدام وعادل، قادر على تعظيم تنمية وإدارة وحماية مصادر المياه بحوض النيل.

المكونات الرئيسة للمشروع: وضع سياسة للإدارة المتكاملة للمياه، وتنمية المهارات الخاصة بإعداد وتصميم المشروعات ووضع دليل لها، إنشاء نظم إدارة المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والتكلفة التقديرية للمشروع ٢٨ مليون دولار، ومقر وحدة إدارة المشروع هى إثيوبيا، ومدة المشروع ست سنوات، والجهات المانحة: الدنمارك – بريطانيا – ألمانيا – النرويج – البنك الدولى – بنك التنمية الإفريقى.

هـ- مشروع تبادل الطاقة الإقليمي:

ويهدف هذا المشروع إلى التنسيق بين دول حوض النيل لتكوين سوق إقليمية للطاقة.

المكونات الرئيسة للمشروع : تكوين مجموعة للطاقة لتسيير التفاهم بين الأجهزة المشرفة على إنتاج الطاقة فى دول حوض النيل، والمساعدة فى وضع إطار استراتيجى لتفعيل عملية تبادل الطاقة وتدريب الكوادر الفنية، وعمل تحليلات شاملة بالنسبة للعرض والطلب على الطاقة فى دول حوض النيل، والتعرف على فرص تبادل الطاقة بين دول الحوض ، والتكلفة التقديرية

(١) المرجع السابق.

١٢ مليون دولار، ومقر وحدة إدارة المشروع هى تنزانيا، ومدة المشروع ثلاث سنوات، والجهات المانحة: السويد – النرويج – بنك التنمية الإفريقى ومشروع تبادل الطاقة الإقليمى وتعزيز التعاون بين دول حوض النيل والحد من الفقر، وهى إقامة سوق للطاقة يمكن أن يعزز التعاون بين دول الحوض ويكفل استغلال الطاقات غير المستغلة لهذه الدول بطريقة دائمة وعقد منتدى للطاقة لدول الحوض يشمل خبراء الطاقة من تلك الدول لتسهيل الحوار حول التوسع فى تبادل وتجارة الطاقة وتعزيز منشآتها .

وتنبع أهمية المشروع من تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية فى دول حوض النيل، كما أن الهدف بعيد المدى للمشروع هو تطوير وإدارة الموارد المائية بشكل عادل ومتكامل لدعم التنمية الشاملة فى دول حوض النيل وتعزيز القدرات الفنية والتحليلية .

ويعد هذا المشروع هو أول مشروع كبير من نوعه ، يشمل دول حوض النيل؛ لإقامة هيكل إقليمى لتبادل وتجارة الطاقة لكل دول الحوض، وبمشاركة فعالة من هذه الدول. كما من المتوقع أن يستغرق تنفيذه حوالى أربع سنوات لينتهى ٢٠١٠م بتكلفة تبلغ نحو ١٣٠ مليون دولار بدعم من النرويج والسويد وبنك التنمية الإفريقى .

و- مشروع تنمية التعاون الاجتماعى والاقتصادى والمنفعة المشتركة:

والمكونات الرئيسية للمشروع: وضع أسس حصر المعلومات الخاصة بالوضع الاجتماعى والاقتصادى لدول الحوض ، والحوار بين الدول المتشاطئة للتعاون مع القطاع الخاص والاستثمارى، وتحليل السياسات ومهارات التخطيط الاقتصادى، ومراقبة برنامج مشروعات الرؤية المشتركة. وتكلفة المشروع التقديرية ١١ مليون دولار ، ومقر وحدة إدارة المشروع هى أوغندا، ومدة المشروع ٦ سنوات والجهات المانحة بريطانيا – البنك الدولى[١].

ز- مشروع الاستخدام الأكفأ للمياه فى الإنتاج الزراعى :

ويهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس العلمية لزيادة الإنتاج الزراعى، بالاستخدام الأكفأ للمياه[٢].

المكونات الرئيسة للمشروع : التدريب وتبادل المعلومات والندوات والمؤتمرات فى مجالات إدارة المياه، والإدارة الزراعية وتطوير الرى ، والتعرف على المشاريع الريادية الناجحة وتبادل

(١) المرجع السابق ص٤٢٤.

(٢) المرجع السابق.

الزيارات بين الباحثين ومستخدمى المياه ، وتكلفة المشروع التقديرية ٥ ملايين دولار، ومقر وحدة إدارة المشروع كينيا ومدة المشروع ٣ سنوات والجهة المانحة هى هولندا

٢-المحور الثانى: مشروعات الأحوض الفرعية ويرمز لها: (A.P Sub Sidary Action Program)، ومشروعات الأحواض الفرعية فى المحور الثانى، فيما يخص حوض النيل الشرقى تضم سبعة مشروعات تتشارك فيها كل من مصر والسودان وإثيوبيا، ، كما تضم ١٢ مشروعاً أخرى تشارك فيها دول حوض النيل الجنوبى ، كما تشارك فيها مصر والسودان.

١- مشروعات النيل الشرقى (٧مشروعات)

أ- مشروع الإدارة المتكاملة لتخطيط الموارد المائية:

ويهدف تقييم تأثير مشروعات التنمية ذات الفائدة المتبادلة بين دول حوض النيل الشرقى سلباً وإيجاباً ، وتبلغ تكلفة إعداد المشروعات وتكلفة تنفيذه نحو خمسة ملايين دولار.

ب- مشروع نهر لبارو – أكوبو:

- ويهدف دراسة المصادر المائية متعددة الأغراض، لحوض نهر البارو – أكوبو من أجل تطوير حوض النهر لفائدة الدول الثلاث (مصر، السودان، إثيوبيا) وإدارة الفيضانات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد قدرت إثيوبيا حجم الفواقد المائية التى يمكن استقطابها لصالح الدول الثلاث بنحو (١٢ مليار م٣ / سنويا) وتكلفة المشروع ٤٠٠ مليون دولار .

ج- مشروع إدارة الفيضان والإنذار المبكر:

ويهدف لتعظيم الاستفادة من مياه الفيضان فى بلدان النيل الشرقى وتقليل الضرر والخسائر الناتجة عنه.

د- مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائى:

وهو يشمل فرعين فرع بين السودان وإثيوبيا، والآخر يهدف إلى زيادة الطاقة الكهربية الإقليمية.

هـ- تنمية مشروعات الرى والصرف :

وتهدف إلى زيادة المساحة المزروعة لمواجهة الزيادة السكانية لتوفير الأمن الغذائى وتهدف تحسين الإنتاج الزراعى عن طريق حسن استخدام المياه بتمويل من البنك الإفريقى.

و- مشروعات إدارة الأحواض العليا للهضبة الإثيوبية:

تهدف السيطرة على تآكل التربة بمنع وتقليل الإنجراف بما يقلل ترسيب الطمى على طـــول المجرى وإلى الخزانات والسدود بما فيها حوض السد العالى، وبهدف عمل إطار هيكلى مستدام لإدارة الأحواض العليا، فى أثيوبيا والسودان من أجل تحسين الأحوال المعيشية .

ز- إنشاء وحدة لإدارة المشروعات المقترحة فى النيل الشرقى :

وتم إنشاء مكتب إقليمى لمشروعات النيل الشرقى بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابـــا ، يضـــم خبيراً من كل دولة من الدول الثلاث (مصر – السودان – إثيوبيا) على أن تكون رئاسة المكتب بالتبادل، ومهام المكتب، هى تقديم الدعم الفنى لفريق عمل النيل الشرقى والمجلس الوزارى للنيل الشرقى وإعداد الشروط المرجعية لدراسات مشروعات النيل الشرقى، والتأكد من عدم وجـــود آثار سلبية لأية مشروعات مقترحة ، ومراجعة تقارير المستشارين وإبداء الرأى فيها.

٢- مشروعات النيل الجنوبى وتشمل إثنى عشر مشروعاً :

أ- مشروع رفع ودعم الانتاجية الزراعية .

ب- **مشروع صيد الأسماك ببحيرتى: ألبرت وإدوارد** وتستفيد من المشروع كل من (أوغنـــدا – الكونغو الديمقراطية – مصر – السودان).

ج- **مشروع الإدارة التعاونية للموارد المالية لحوض نهر مارا** والدول المســـتفيدة (تنزانيـــا – كينيا – مصر – السودان).

د- **مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لحوض نهر كاجيرا** والدول المستفيدة (أوغنـــدا – تنزانيا – رواندا – بورندى – مصر – السودان).

ه- **مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لحوض نهر مالكيس – ومالابا – سيو** والـــدول المستفيدة (أوغندا – كينيا – مصر – السودان).

و- **مشروع مقاومة نبات الهايسنت – بحوض نهر الكاجيرا** والدول المستفيدة (أوغندا- تنزانيا – رواندا – بورندى – مصر – السودان).

ز- **مشروع توليد الطاقة من مساقط روسومو** والدول المستفيدة هـــى جميـــع دول البحيـــرات الإستوائية.

ح- مشروع دراسة أولويات مشروع الطاقة الكهربائية .

ط- مشروع تقوية الربط الكهربائى الداخلى بين كينيا وأوغندا.

ي- مشروع الربط الكهربائى الداخلى بين رواندا وبورندى والكونغو الديمقراطية .

ك- مشروع الربط الكهربائى الداخلى بين بورندى ورواندا .

ل- مشروع الربط الكهربائى الداخلى بين أوغندا وبورندى .

رابعاً: تمويل مبادرة حوض النيل:

دعت المبادرة المجتمع الدولى ليوفر لها الدعم المالى وكانت هذه الدعوة مبكرة فمنذ ١٩٩٥م وفور إعداد خطة العمل تقدم المجلس الوزارى بطلب إلى البنك الدولى ليتخذ دوراً فى تنسيق الدعم اللازم لتمويل خطة العمل وتكرر هذا الطلب فى عام ١٩٩٧ م وقد وافق البنك الدولى على تنسيق جهود المانحين لدعم خطة العمل التى أقرها المجلس ، وتم تشكيل إطار فى شكل اتحاد مالى دولى للتعاون فى حوض النيل ويعرف باسم (الأيكون) وكانت جملة الموارد المطلوبة تقدر ب٢١١ مليون دولار، وما يخص مشروعات الرؤية المشتركة هو ١٢٢ مليون دولار ، ٧٩ مليون دولار لتنفيذ برنامج مشروعات الأحواض الفرعية ، وكانت الجهات الرئيسة المشاركة فى دعم تمويل مبادرة حوض النيل هى البنك الدولى ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة – ووكالة التنمية الكندية[1].

خامساً: تعارض أحكام مبادرة حوض النيل مع كافة الإتفاقات السارية:

ففى غفلة ولا مبالاه من المفاوض المصرى تم إستدراجنا بعد سنوات من التفاوض إلى توقيع تلك المبادرة وقد كان الهدف المعلن هو الوصول إلى التنمية المستدامة فى المجال السوسيو إجتماعى، من خلال الإستغلال المتساوى للإمكانات المشتركة التى يوفرها حوض نهر النيل فقد كانت بريطانيا قد وقعت نيابة عن مصر إتفاقية عام ١٩٢٩ ، ووقعت بعدها مصر إتفاقية عام ١٩٥٩ م وكانت هذه الإتفاقات تقضى بعدم السماح بإقامة مشروعات على حوض النيل إلا بعد الرجوع إلى دولتى المصب ، ويذكر أن محكمة العدل الدولية والتى ينوى البرلمانيون رفع الدعوى القضائية أمامها ، كانت قد قضت عام ١٩٨٩م بأن إتفاقيات المياه شأنها شأن إتفاقيات الحدود لا يجوز تعديلها .

وبعدها سارت الأمور على ما يرام ، حتى نشطت إسرائيل بين الدول الإفريقية وكان من أهدافها، تأليب دول حوض النيل على مصر لاسباب عديدة، منها إضعاف مصر وإخراجها عن الطوق العربى ، كما عملت على تغذية الحرب الأهلية القائمة فى دارفور، ومازالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل – كما نجحت فى الإستيلاء على نهر الأردن _ وحتى عُقد إجتماع وزارى لدول حوض النيل فى كينشاسا بالكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٩ م لبحث الإطار

(١) المرجع السابق

القانونى والمؤسسى لمياه النيل – حيث أفاق المفاوض المصرى من غفوته، وأدرك أن الإتفاقية تنتقص من حقوق مصر الثابتة فى مياه النيل فرفضت مصر التوقيع على الإتفاقية[1].

حيث إن ثمة عدداً من نقاط الخلاف والتى مازالت محل جدل بين دول حوض النيل والتى تتمسك بها دولتا المصب (مصر والسودان) وترفضها دول المنابع السبع وهذه النقاط هى:

١– وجود نص صريح فى الإتفاقية الإطارية يضمن عدم المساس بالحصة التاريخية لكل من مصر والسودان .

٢– شرط الإخطار المسبق عن أية مشروعات تزمع دول حوض النيل القيام بها ويحتمل أن تؤثر فى حصة دولتى المصب .

٣– أن يكون تعديل الإتفاقية أو أى من ملاحقها بالتوافق العام وليس بالأغلبية _ أو فى حالة الأخذ بالأغلبية أن تكون أغلبية موصوفة تشمل دولتى المصب (مصر والسودان).

ولقد كان الخلاف حول هذه النقاط الثلاث سبباً فى فشل جولات التفاوض المتعددة بدءً من كينشاسا فى مايو ٢٠٠٩م مروراً بالأسكندرية فى يوليو٢٠٠٩م ثم كمبالا فى سبتمبر ٢٠٠٩ م ودار السلام فى ديسمبر ٢٠٠٩ م وصولاً إلى شرم الشيخ فى أبريل ٢٠١٠ م. ولقد أعلنت دول المنابع السبع إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبورندى والكونغو الديمقراطية فى ختام جولة شرم الشيخ عن المضى قدماًفى التوقيع على الإتفاقية الإطارية ، بغض النظر عن الموقف المصرى – السودانى المعارض لذلك ، إعتباراً من الرابع عشر من مايو ٢٠١٠م ولمدة عام .

وتمسك مصر والسودان بهذه الشروط الثلاثة وإصرارها على أن تكون مُتضمنة فى الإتفاقية بنص صريح، هو موقف سليم من الناحية القانونيةحيث أن مصر والسودان تمسكت فى جولات المفاوضات **بنص المادة (14B)** من المشروع والتى تتحدث عن الأمن (المائى والإستخدامات الحالية) – على إعتبار أن (ذلك يمثل البديل الوحيد المقبول للنص على الحقوق التاريخية والمكتسبة – والتى تكفلها لمصر والسودان، كافة الإتفاقيات السابقة الخاصة بنهر النيل، وحتى لا يفهم من توقيع الدولتين على الإتفاقية الإطارية دون هذا النص، أنه تنازل منهما عن الإتفاقيات السابقة التى تؤكد على هذه الحقوق، عملاً بقاعدة أن اللاحق يَجُب السابق.

وهكذا فإن للإعتبارات السياسية والمصالح المتعارضة قد حالت حتى عام ٢٠١٠م دون الوصول إلى إتفاق يُرضى جميع الأطراف ، وينظم الإنتفاع المنصف والمعقول بمياه نهر النيل،

(١) إبراهيم يسرى، النيل، مصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقى – دراسة تاريخية جيوبوليتيكية هيدروبوليتيكية قانونية سياسية – إستراتيجية، المكتبة الأكاديمية، الدقى، الجيزة ٢٠١٤م، ص١٣٢.

بالرغم من الإمكانات الضخمة للمنافع المشتركة بين دول حوض النيل فى شأن المياه، وغيرها من أوجه التعاون المختلفة[1].

وفى ١ مارس ٢٠١١م وقعت بورندى على إتفاقية تقاسم النيل ، وهو ما يعنى تجريد مصر من من العديد من إمتيازاتها فى مياه نهر النيل وأبرزها حق الفيتو فى منع إقامة أى مشروع على نهر النيل خارج أراضيها **وأعلن دانيال ميبوما المتحدث الإقليمى باسم مبادرة حوض النيل** فى عنتيبى انه بعد توقيع بورندى بات من الممكن أن تدخل الإتفاقية حيز التنفيذ ، وأضاف أن بموجب القانون الدولى السارى ، كان لابد أن توقع ست من الدول الأطراف على الإتفاقية قبل أن يجرى إقرارها فى برلماناتها ومن المتوقع أن تتم المصادقة عليها فى جميع البرلمانات الستة ، ثم بدأت إثيوبيا فى مارس من نفس العام بناء سد النهضة الكبرى الإثيوبى، والمقدر أن يكون واحداًمن أكبر عشرة سدود فى العالم[2].

وفيما يخص القيمة القانونية للإتفاق الذى وقعت عليه الدول الخمس ومدى تأثيره على حقوق مصر والسودان فى مياه النيل **أكد الأستاذ الدكتور محمد شوقى عبد العال أستاذ العلوم السياسية** بجامعة القاهرة على عكس ما أعلنه دانيال ميبوما المتحدث الإقليمى باسم مبادرة حوض النيل فى عنتيبى؛ أنه من المسلم به قانوناً ، أن الإتفاقات الدولية لا تلزم إلا أطرافها، ولا تمتد آثارها إلى غير هؤلاء الأطراف ؛ إلا فى أحوال إستثنائية للغاية ترتب فيها حقوقاً – وليس إلتزامات – لهذا الغير ، وذلك إعمالاً لمبدأ نسبية آثار المعاهدات ، وهو واحداً من أهم المبادئ المستقرة فى القانون الدولى للمعاهدات ، ومن ثم فإن إتفاق الدول الخمس، بفرض إكتماله قانوناً بتصديق الأجهزة الداخلية المختصة فى هذه الدول عليه، لن يكون ملزماً إلا لهذه الدول فقط ، ولن تمتد آثاره القانونية بأى شكل من الأشكال إلى مصر والسودان، كما أنه لن يؤثر على الإتفاقات القائمة المنظمة لإستخدام مياه النيل نظراً لإختلاف الأطراف فى هذه الإتفاقات عن أطراف الإتفاق الجديد. ذلك أن التوقيع على الإتفاق الإطارى من جانب دول المنابع دون دولتى المصب، سيعنى أننا إزاء اتفاق جديد بين هذه الدول خارج الإطار القانونى لمبادرة حوض النيل،

(١) انظر من ١٢٢: ١٢٤ محمد شوقى عبد العال ، الإنتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، منتدى القانون الدولى ، جامعة القاهرة ،٢٠١٠م.

(٢) إبراهيم يسرى، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقى، دراسة تاريخية جيوبوليتيكية هيدرو بوليتيكية قانونية سياسية وإستراتيجية ، مرجع سابق ،ص١٣٧

ومن ثم لا تكون له أيه قيمة قانونية ملزمة إلا بين أطرافه فحسب، ويغدو عـدماً إزاء مصـر والسودان[1].

إن المأزق الراهن الذى يتمثل فى توقيع بعض دول منابع النيل منفـردة علـى إتفـاق عنتيبى، إنما ينذر بعواقب وخيمة على مسيرة التعاون المشترك داخل الحوض، وهو ما يـؤثر على جهود تحقيق السلام والتنمية فى المنطقة؛ ومن ثم تبين أهمية البحث عن مخـرج سياسـى لهذه الأزمة فى العلاقات فيما بين دول حوض النيل (وبخاصة دول المنابع) من جانب، ودولتى المصب والمجرى الأوسط (مصر والسودان) من جانب آخر، وتتجاوز هذه الأزمة قضية المياه إلى قضية التنمية الإقتصادية داخل الحوض، وإلى قضية الأمن الغذائى لشعوب الحوض، مـع الأخذ فى الإعتبار بعض عوامل عدم الاستقرار الداخلى، والتنافس الدولى عليهـا ومحـاولات اختراقها من قبل الدول الكبرى ذات النفوذ على مستوى العالم الآن.

وهى العوامل التى تتطلب الإستمرار فى المفاوضات فيما بين دول حوض النيل بشـأن الأمور التى لا تزال محلاً الخلاف، وتجاوز محاولات التوصل إلى إتفاق قانونى ومؤسسى يحكم معايير الإنتفاع بموارد النهر، إلى التوصل إلى إتفاق تعاونى متكامل فى شتى مجالات الحيـاه، توازن بين الإحتياجات المتبادلة، والمصالح المتعارضة لدول حوض النيل وشعوبه، وذلك مـن خلال تعزيز متطلبات الأمن الإنسانى داخل دول حوض النيل – ووضعها وصياغتها فى إطـار إستراتيجى، وعدم قصرها على التعاون فى المجالات الفنية البحتة فقط .

وفى هذا الخصوص هناك سيناريوهين محتملين للخروج من أزمة الإتفـاق القـانونى الإطارى فيما بين دول حوض النيل وهما :

السيناريو الأول: إستمرار حالة الثنائية والإنقسام الراهنة ، بين دول المنابع مـن جهـة ودولتى المصب من جهة أخرى، وهذا التطور سوف يورث حالة أكثر انقساماً، ومزيـداً مـن العداء والإنشقاق فيما بين هذه الدول ، وهو ما يؤثر حتماً على كيفية الإستغلال المشترك لموارد حوض النيل ، ويعرقل بل ويمحى فرص التعاون الممكنة بين دوله، وبخاصة جهـود التعـاون وبناء الثقة التى بُذلت فى إطار مبادرة حوض النيل، وهو السـيناريو الـذى تعمـل الحكومـة المصرية جاهدة بالحيلولة دون الوصول إليه بشتى الطرق، متبعة فى ذلك المـنهج التفاوضـى والحوار والتشاور الدائم، وتبادل الزيارات رفيعة المستوى مع دول حوض النيل.

(١) محمد شوقى عبد العال، مجلة أحوال مصرية، الرؤية المستقبلية حول مفاوضات مصر ودول حوض النيل، ص٥٢، ٥٣ العدد (٤٧) ٢٠١٠ م.

السيناريو الثانى: ويشير إلى إمكانية تجاوز هذه الأزمة وتداعياتها، وذلك عن طريق الإستعاضة عن مسارات التفاوض الجماعى ، بمسارات التعاون الثنائى، وإعطاء الأولوية فى ذلك لتجاوز المسائل الخلافية العالقة، فيما بين دول منابع النيل من جانب ، ودولتى المصب من جانب آخر وذلك وصولاً إلى حالة من التوافق العام، بشأن إتفاقية عنتيبى ومفوضية إدارة مياه النيل المزمع إنشاءها وفقاً له، ويرضى جميع الدول النيلية ويراعى إختلاف مصالحها ورغباتها، وهو السيناريو الذى تعول عليه الدبلوماسية المصرية كثيراً فى الآونة الأخيرة[1].

(١) هالة أحمد الرشيدى، الحقوق المكتسبة فى القانون الدولى، دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر فى مياه النيل، ص ٧٥٣، ٧٥٤، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٤م